مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

مَظَاهِرُ دلاليَّةٌ فِي تَعْبِيرَاتِ الغَلَايِينِيّ فِي اخْتِيَارَاتِهِ النَّحْوِيَّةِ

مجدي إبراهيم محمَّد صافي *

المستخلص:

يتناول البحث الدَّلالات المعجميَّة، والوظيفيَّة، في تعبيرات الغلاييِّ في اختياراته النَّحويَّة في كتابه (جامع الدُّروس العربيَّة)، وربطها بموقفه من المسألة الخلافيَّة المعنيَّة؛ للوصول إلى الدَّلالة في هيئة أقرب إلى التَّكامُل، متَّبعًا المنهج الوصفي، ومستعينًا ببعض أدواته كالتَّحليل، والملاحظة، والاستقراء النَّاقص، وقد خرج البحث ببعض النَّتائج منها عدم ميل الغلاييِّ إلى الجزم القاطع في كثير من تعبيراته، وبُعده عن المبالغات في التَّرجيح، واحتياطه لقول المخالف.

الكلمات المفتاحية: الدَّلالة المعجميَّة؛ الدَّلالة الوظيفيَّة؛ الدَّلالة الصَّرفيَّة.

المقدمة:

الحمد لله، والصَّلاة، والسَّلام على رسول الله، وعلى آله، وصحبه ومن والاه، وبعد، فإنَّ علم النَّحو العربيّ حافل بالجوانب الخلافيَّة، وما يصاحبها من تعليل، وتفسير، وترجيح، وهذا أفاد من جهة ترسيخ المفاهيم النَّحويَّة، ومن جهة نضوج مسائل التَّأصيل، والتَّحليل، وتأصيل النَّحو. ومن علماء النَّحو المعروفين بسعة الاطِّلاع، ومعرفة العِلل، واالأصول، والرُّسوخ في النَّحو تنظيرًا، وتأصيلًا، وتعليمًا: مصطفى الغلاييني خاصَّة في كتابه (جامع الدُّروس العربيَّة)، فقد جمع فيه آراءً لطوائف من علماء النَّحو؛ ممَّا يدلُّ على معرفته بمصادره، وحلَّى ذلك باختيارات، وترجيحات، ومناقشات، مع جمعه بين الأصالة والمعاصرة، وبعده عن التَّعقيد، والتَّكلُّف، وعدم تعصُّبه لمذهب؛ فكان كتابه جامعًا نافعًا، فالذي يُظَنُّ أنَّ الغلاييني لم يستعمل هذا التَّنوُّع في التَّعبير موافقةً، بل غالب الظَّنِّ أنَّ كلَّ تعبير يدلُّ دلالة تناسب موقفه من المسألة، فلعلَّ قراءتها على ضوء هذه المناهج يُسهم في إدراك كثيرٍ من خصائصه، وذلك من خلال تمهيد يعرِّف بالغلاييِّ، ومحورين: فالمحور الأوَّل عن الدَّلالة المعجميَّة لتعبيرات الغلاييني في اختياراته النَّحويَّة، أمَّا المحور الثَّاني فعن الدَّلالة الوظيفيَّة لتعبيراته في اختياراته النَّحويَّة.

موضوع البحث:

يتناول هذا البحث الدَّلالة المعجميَّة، والوظيفيَّة لتعبيرات الغلاييِّ في اختياراته النَّحويَّة، واختلاف هذه التَّعبيرات، وعلاقتها بموقفه من المسألة الخلافيَّة المعنيَّة.

مشكلة البحث:

تتمثَّل مشكلة البحث في محاولة اختلاف دلالات تعبيرات الغلاييني في اختياراته النَّحويَّة من خلال كتابه (جامع الدُّروس العربيَّة).

أهميَّة البحث:

تنبع أهميَّة البحث في كونه يحاول استخراج دلالات تعبيرات أحد النَّحويين المطلعين على المذاهب النَّحويَّة في القرن العشرين معجميًّا ووظيفيًّا.

أهداف البحث:

يحقِّق البحث الأهداف الآتية:

1. بيان أسباب اختلاف تعبيرات الغلاييني في اختياراته النَّحويَّة.

* عضو هيئة تدريس، قسم اللُّغة العربيَّة، كليَّة اللُّغات، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

2. توجيه اختلاف تعبيرات مصطفى الغلاييني في اختياراته النَّحويَّة من خلال كتابه (جامع الدُّروس العربيَّة) توجيهًا دلاليًّا.
3. توضيح الدَّلالات المعجميَّة، والوظيفيَّة لهذه التَّعبيرات.
4. إبراز الفروق الدَّلاليَّة بين تعبيرات الغلاييني في اختياراته النَّحويَّة.

منهج البحث:

يتَّبع الباحث المنهج الوصفي، القائم على التَّحليل، والاستقراء النَّاقص، والملاحظة.

تمهيد: تعريف الغلاييني:

هو مصطفى بن محمَّد سليم بن إبراهيم بن زكري الطرابلسيّ[1]، الغلاييّ، شاعر، وكاتب، وأديب، وخطيب، وعضو المجمع العلميِّ العربيِّ، وُلد، وتوفِّي ببيروت (1886– 1944م)[2] وطلب العلم بلبنان، ومصر، وتتلمذ على محمَّد عبده، ومحيي الدِّين الخيَّاط، وعبد الباسط الفاخوري، وصالح المرفعي، والسيِّد المرصفي، وغيرهم، وهو مُصدِر مجلَّة (النِّبراس) ببيروت، وعمل مدرِّسًا للُّغة العربيَّة في المدرسة السُّلطانيَّة، وخطيبًا للجيش العثمانيِّ الرَّابع في الحرب العالميَّة الأولى، وبعد نهاية الحرب عاد إلى بيروت مدرِّسًا، بعد أن أقام مدَّة في دمشق، وعمل في جيشها العربيّ، واعتُقل بعد عوده إلى دمشق، ثمَّ أُفرج عنه، فرحل إلى الأردن، فعهد إليه أميرها الشَّريف عبد الله بتعليم ابنيه، ومكثَ مدَّة، ثمَّ عاد إلى بيروت فنُصِّب رئيسًا للمجلس الإسلاميِّ فيها، وقاضيًا شرعيًّا إلى أن توفي[3]، وهذا يدلُّ على أنَّ الغلاييّ لم يكن عالما لُغويًّا، فحسب، بل كان كذلك، وكان عالما بالشَّريعة، مجاهدًا بعلمه، ونفسه، مشاركًا للأمَّة الإسلاميَّة، والعربيَّة في قضاياها العامَّة، والخاصَّة.

من مؤلَّفات الغلاييّ (نظرات في اللُّغة والأدب، وعظة النَّاشئين، ولباب الخيار في سيرة النَّبيِّ المختار، والإسلام روح المدنيَّة في الرّدّ على كرومر، ونظرات في كتاب السّفور والحجاب، والثّريا المضيَّة في الدُّروس العروضيَّة، وأريج الزَّهر، ورجال المعلَّقات العشر، وجامع الدُّروس العربيَّة[4]، وهو الكتاب الذي عليه مدار هذا البحث، وحكم كليلة ودمنة، والدِّين والعلم، الأخلاق الفاضلة، وشرح ديوان الرّصافي[5] ويظهر من خلال أسماء كتبه الجمع بين الأصالة، والمعاصرة، بل يتَّضح هذا جليًّا من خلال كتابه (الجامع)، الذي جمع بين أصالة التُّراث، والمعاصرة، والعرض البسيط، كما تنوَّعت مجالات كتبه في مختلف الفنون.

المحور الأوَّل: الدَّلالة المعجميَّة لتعبيرات الغلاييني في اختياراته النَّحويَّة:

قبل دراسة الدَّلالة المعجميَّة لتعبيرات الغلاييني في اختياراته النَّحويَّة لا بدّ من توضيح مفهوم الدَّلالة المعجميَّة.

---

1. نسبة إلى طرابلس اللّبنانيَّة.
2. الزَّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، المكتبة الشَّاملة، صـ (244).
3. الغلاييني، مصطفى، جامع الدُّروس العربيَّة، تحقيق: إبراهيم، عبد المنعم خليل "دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط10، 2011م" (4/1).
4. الغلاييني، المرجع السابق، (4/1).
5. ديوان العرب، www.diwanalarab.com.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

أوَّلًا: مفهوم الدَّلالة المعجميَّة:

يتركَّب هذا مصطلح (الدَّلالة المعجميَّة) من لفظين: (دلالة)، و(معجميَّة)، أمَّا مصطلح (دلالة) فتدور معانيه اللُّغويَّة حول الإرشاد، والتَّسديد، والهداية، والعَلامَة، والإبانة والانبساط[1]، وهي ما يقتضيه اللَّفظ عند إطلاقه[2]، وفي الاصطلاح: الدَّلالة الإشعار بأمر خفيٍّ، والتَّعريف به[3] أو: "كون الشيء بحاله يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأوَّل هو الدَّال، والثاني هو المدلول"[4]، فإذا كان ذلك الدَّالُّ لفظًا فالدَّلالة لفظيَّة[5] وإذا لم يكن لفظًا فالدَّلالة غير لفظيَّة، والعلاقة إمَّا بمطابقته للمعنى، أو لدلالته على جزء من المعنى، أو على ما يلازم المعنى في الذِّهن بالتَّضمُّن[6] .

وهناك اختلاف، بين مصطلح (دلالة) في التُّراث العربيّ، ومصطلح (علم الدَّلالة) في إطار علم اللُّغة الحديث، أو اختلاف بين مصطلحي (الدَّلالة)، و(علم الدَّلالة).

وعلم الدَّلالة بالمفهوم الحديث يُعدُّ فرعًا أصيلًا، وثمرة لفروع علم اللُّغة الحديث، والموضوع الأساسيُّ لهذا العلم هو دراسة المعنى[7].

وقد عُرِّف بأنَّه علم "دراسة المعنى"، أو هو أحد فروع علم اللُّغة يتناول نظريَّة المعنى، أو هو الفرع الذي يدرس الشروط التي يجب توافرها في الرَّمز، حتَّى يكون قادرًا على حمل المعنى[8]، أو هو دراسة المعاني في اللغات الإنسانيَّة[9]، وهو يتناول المعنى على صعيدي المفردات، والتَّراكيب، خلافًا لما يُظَنُّ من قصوره على معاني المفردات فقط[10] ، موضوعه الرَّمز، سواء لغويًّا، أو غير لغويٍّ، ولكنَّه يصبُّ جلَّ اهتمامه على الرُّموز اللُّغويَّة لأهميتها في التَّواصل الإنسانيِّ.[11]

أمَّا اللَّفظ الثَّاني فهو (المعجميَّة) نسبة لـ (المعجم)، ومعناه اللُّغويّ يدلُّ على السُّكوت، والصَّمت، عدم الإفصاح، والإبهام، والإخفاء[12]، والمعجم اصطلاحًا: ديوان لمفردات اللُّغة[13]، يضمُّ ثروة لغويَّة تمثِّلها مفردات مقرونة بضبط ألفاظها، وشرح معانيها، واشتقاقها، وكيفيَّة استعمالاتها، مع شواهد لمواضع استعمالها، وبيان أصولها، مرتَّبة ترتيبًا خاصًّا[14]، والدَّلالة المعجميَّة هي معاني المفردات المجرَّدة عن المعاني الوظيفيَّة والسِّياقيَّة، أو المعاني التي يستقلُّ بها اللَّفظ في المعاجم اللُّغويَّة، أو في بيئة التَّخاطب، وهذه الدَّلالة غير الدَّلالة الصَّرفيَّة التي هي وظيفة الصيغة، وقد يُطلَق عليها الدَّلالة اللُّغويَّة، وقد اخْتُلف في الفرق بينها، وبين الدَّلالة اللُّغويَّة، فقيل: إنَّهما بمفهوم واحد، ومنهم من فرَّق بينهما؛ لكون بعض

---

1. ابن منظور، لسان العرب، والزُّبيديّ، محمَّد مرتضى بن محمَّد الحسينيّ، تاج العروس من جواهر القاموس: تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، وكريم سيِّد محمَّد محمود "دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ط1، 2007م" وأساس البلاغة، وابن فارس، مقاييس اللُّغة: أحمد مادَّة (د ل ل).
2. أنيس، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط "مكتبة الشُّروق الدَّوليَّة للنَّشر ، مصر، ط4، 2004م" مادَّة (د ل ل).
3. إسماعيل، طالب محمَّد، مقدِّمة لدراسة علم الدَّلالة في ضوء التَّطبيق القرآنيّ، والنَّصِّ الشِّعريّ "مكتبة كنوز المعرفة، الأردن، ط1، 2011م" صـ (18).
4. الشَّريف الجرجانيُّ، التَّعريفات، تحقيق: تونسي، نصر الدِّين "شركة القدس للتصدير ، مصر، ط1، 2007م" صـ (118).
5. المرجع السَّابق ، صـ (174 – 175).
6. المرجع السَّابق ، صـ(175).
7. عمر، أحمد مختار، علم الدَّلالة "عالم الكتب، مصر، ط6، 2006م" صـ(5).
8. المرجع السَّابق نفسه، والصَّفحة نفسها.
9. Wiliam o (1997) . contemporary linguistics . longman. (61)
10. قدّور، أحمد محمَّد ، مبادئ اللِّسانيات "دار الفكر المعاصر، سوريا، ولبنان، ط2، 1999م" صـ (279).
11. قدور، مبادئ اللِّسانيات، صـ(11).
12. ابن فارس، مقاييس اللُّغة، مادَّة (ع ج م)، وابن منظور، لسان العرب مادَّة (ع ج م).
13. أنيس، وآخرون، المعجم الوسيط، مادَّة (ع ج م).
14. www.blog.saeeed.com.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

المعاجم تميل إلى شرح بعض المسائل الصَّرفيَّة، والنَّحويَّة، والذين لم يفرِّقوا بينهما رأوا أنَّ هذا التَّناول ليس من وظائف المعجم الأساسيَّة؛ لأنَّ المعاجم هدفها الأساسيُّ بيان المعاني الاجتماعيَّة للألفاظ،[1] وقد يُطلِق عليها بعض الباحثين (الدَّلالة الأصليَّة [2]، وسمَّاها تمَّام حسَّان (المعنى الصُّوريّ)[3] ، ولا شكَّ أنَّ المعنى المعجميّ مغرق في الصوريَّة، ولا يكاد يشفي غليلًا ما لم يربط بالمعنى الوظيفيّ، والسِّياق، والمقام، والتَّداوليَّة.

ثانيًا: دلالة تعبيرات الغلاييني في اختياراته النَّحويَّة معجميًّا:

قال الغلاييّ فاصلًا في مسألة نزاعيَّة بين المذهبين الكوفي، والبصريّ: "... والحقُّ أنَّ ما ذهب إليه البصريون هو الحقُّ ..."[4]، ورد ذلك تأييدًا لرأي البصريين فيما ذهبُوا إليه من عدم جواز تقديم الفاعل على فعله، وقد استعمل كلمة (الحقّ) مرتين، ودلالة كلمة (الحقّ) معجميًّا هي إحكام الشيء، وصحَّته[5]، وثبوته [6]، والحقُّ في اصطلاح العلماء هو "الحكم المطابق للواقع...." [7]، واختيار هذا اللَّفظ يدلُّ على ترجيح الغلاييني لرأي البصريين، مع الجزم بذلك، والقطع به، وتضعيف مذهب الكوفيين في هذه المسألة؛ لأنَّ مفهوم المخالفة يقتضي أنَّ مذهب الكوفيين في هذه المسألة ضعيف، أشار إلى ذلك بدلالة المخالفة، وهذا التَّرجيح يدلُّ على قوَّة يقين المؤلِّف في هذه المسألة؛ لأنه في مواضع كثيرة يجتنب الجزم القاطع، ثمَّ يروح الغلاييّ في ذكر الأوجه اللُّغويَّة، والتأريخيَّة التي تؤكِّد صحَّة مذهبه، يقول: "... ونرى أنَّ الاستشهاد به لا يجوز –يعني بيت الزَّناء– لأنَّ الزَّناء هذه مشكوك في كثير من أخبارها. ثمَّ إنَّها لم تنشأ في بيئة يصحُّ الاستشهاد بكلام أهلها ...."[8].

ويقول في موضع آخر متحدِّثًا عن إلحاق العلامات الدَّالة على تأنيث الفاعل بالفعل: "وقد يؤنَّث [9]، مع الفصل بها [10]، والفاعل اسم ظاهر، وهو قليل، وخصَّه جمهور النُّحاة بالشِّعر ..." [11]، فهنا استعمل الغلاييني (قد)، الدَّالَّة على التَّقليل[12]، ودلالة ذلك أنَّه يرى أنَّه خلاف الأصل، وأنَّه ممَّا لا يؤسَّس عليه حكم، ولا تبنى عليه قاعدة، ثمَّ صرَّح بما يدلُّ على تضعيفه لهذا القول، وحمله على القلَّة بتعبير صريح، وهو قوله: " قليل"، وهذا يدلُّ على أنَّه يفضِّل القول المخالف، مع عدم إبطاله لهذا القول جملةً. وهنا ملاحظة مهمَّة، وهي أنَّ الغلاييني يستعمل كلمة (قليل)[13] كثيرًا للدّلالة على ما يندر من القواعد، ولا يكاد يستعمل كلمة (شاذّ) التي درج بعض النّحويين على استعمالها؛ وفي ذلك دلالة على أنَّه لا يميل إلى الألفاظ الحادَّة، والأحكام القاسية؛ لأنَّ الحكم على ما ثبتت صحَّته عن العرب الذين يُحتجُّ بلسانهم بالشُّذوذ لا يخلو من نوع جزاف، على أنَّه قد يستعملها نادرًا كما في قوله: "... وقد شذَّ تمييز المائة منصوبًا ..." ، وأحيانًا يستعمل (ندر)، كقوله في (لا) المشبَّهة بـ

1. أنيس، إبراهيم، دلالة الألفاظ "مكتبة الأنجلو المصريَّة، ط2، 1963م" ص (51).
2. رؤوف، رنا طه، الدَّلالة المركزيَّة، والدَّلالة الهامشيَّة بين البلاغيين والنُّقَّاد، (رسالة ماجستير منشورة على الإنترنت: www.books-cloud.com) "كليَّة التَّربية للبنات، جامعة بغداد، العراق، 2001م" ص (5).
3. حسَّان، تمَّام، الأصول: دراسة ابستمولوجيَّة للفكر اللُّغويّ عند العرب "دار الشؤون الثَّقافيَّة العامَّة، العراق، 1988م" ص (367).
4. الغلاييني، الدّروس العربيَّة، (165/2).
5. ابن فارس، أحمد بن زكريَّا، معجم مقاييس اللُّغة، تحقيق: عبد السَّلام محمَّد هارون "دار الفكر للطِّباعة، والنَّشر، والتَّوزيع، سوريا، بدون تأريخ" مادَّة (ح ق).
6. ابن منظور، لسان العرب، مادَّة (ح ق ق)
7. الجرجانيّ، الشَّريف، التَّعريفات، ص (94).
8. الغلاييني، الدُّروس العربيَّة، (66/2).
9. أي الفعل.
10. أي بـ (إلَّا).
11. الغلاييني، الدُّروس العربيَّة، (170/2).
12. الأنصاريّ، ابن هشام، مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب "دار الفكر للطِّباعة، والنَّشر، والتَّوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1998م".
13. من الأمثلة على ذلك ما ورد في الجزء الثاني ص (170)، وهو قوله: " وقد يؤنَّث، مع الفصل بها، والفاعل اسم ظاهر، وهو قليل "، ومواورد في الجزء الثَّالث، ص (166)، وهو قوله: " وقد يكون صاحب الحال نكرةً بلا مسوِّغ، وهو قليل".

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

(ليس): "... أن يكون اسمها، وخبرها نكرتين، وندر أن يكون اسمها معرفةً ..."، وتدلُّ لفظة (ندر) معجميًّا على خروج الشيء من غيره، وبروزه [1]، ولعلَّ المؤلِّف يستعمل (ندر) فيما هو أقلّ شيوعًا ممَّا يستعمل فيه لفظ (قلّ)؛ لأنَّ أصل مادَّة (ن د ر) السُّقوط، والإسقاط[2]، فدلالتها أخفّ من دلالة (شذَّ)، وظاهر أنَّ ذلك أبلغ في القلَّة من كلمة (قليل)؛ فالشيء السَّاقط من غيره نسبته لا يكاد يفضلها شيء في القلَّة، ومع ذلك لا يطلق عليه شاذًّا إلَّا إذا تجاوز النادر قلَّة، وكان مخالفًا لنظام اللُّغة، وهكذا يتبيَّن أن الغلاييني كان في غاية من الدِّقة في تعبيراته؛ فلا يستعمل اللَّفظ المرادف لأجل التَّنوع في التَّعبير فحسب، بل يجوز ذلك إلى ما هو أسمى منه، وهو اختيار اللَّفظ المناسب لموقفه من المسألة المختلف فيها، ويحتاط بالتَّعبيرات التي تدلُّ على عدم استهانته بآراء العلماء، ولو خالفت مذهبه، ويظهر من خلال هذه التَّعبيرات أنَّه لا يكاد يتجرَّأ في الحكم على ما صحَّت نسبته إلى العرب الذين يُستشهد بكلامهم بألفاظ تحكم عليه حكمًا سلبيًّا ما وجد إلى ذلك سبيلًا ويقول: "... جاء أو جاءت الطَّلحات، والتَّذكير أحسن."[3] ، وتدلُّ كلمة أحسن معجميًّا على نقيض القبح، وضدِّه[4]، وهذا يدلُّ على أنَّه يرى جودة هذا القول، وتفضيله على نقيضه من غير إبطال القول الآخر؛ لأنَّ الاستحسان ليس دليلًا قطعيًّا يبطل مخالفه، ففي هذا التَّعبير تجويز الأمرين مع استحسان أحدهما، وتقديمه على الآخر، وقريب من هذا التَّعبير قوله في موضع آخر: "... والتَّأنيث أفصح"[5]، والفصاحة هي الطَّلاقة[6]، والبيان[7]، والخلوص من مخالفة القياس[8]، أي موافقة النِّظام اللُّغويّ، وفي اختيار الغلاييني لهذه اللَّفظة استحسان هذا الرَّأي، وحكمه بأنَّه أقوم من جهة مسايرة نظام اللُّغة، ومثل هذه التَّعبيرات تكشف الاتِّجاه المعياريّ للغلاييني.

إبطال الغلاييني لقول المخالف من غير تصريح: وأحيانًا يبطل الغلاييني قول المخالف بدلالة المخالفة كقوله: "أمَّا إن كان الفاعل جمع مذكَّر سالما، فالصَّحيح وجوب تذكير الفعل معه" [9]، ففي هذا تضعيف لقول من يرى جواز تأنيث الفعل مع جمع المذكَّر السَّالم، وأحيانًا يستعمل لفظ (الأصح)؛ كما في قوله: "وأمَّا المصدر المؤكِّد فلا يجوز حذف عامله على الأصحّ من مذاهب النُّحاة"[10]، فيدلُّ ذلك على التَّرجيح، مع تصحيح قول المخالف، ومن تعبيراته التي تدلُّ على الظنّ الغالب قوله عن المصادر التي تقع موقع الدُّعاء، مثل: (سقيًا لك): "... ومنع سيبويه أن يُقاس على ما ورد من هذه الألفاظ، وأجاز الأخفشُ القياس عليها، وهو ما يظهر أنَّه الحقُّ"[11] فلم يجزم بضعف رأي سيبويه، وصحَّة مذهب الأخفش، ولكنَّه استعمل تعبيرًا يدلُّ على رجوح الظنّ في اختياره، وهو لفظ (ما يظهر)، ويدلُّ جذر (ظ هـ ر) على القوَّة، والبروز[12] وليس في ذلك قطع بأنَّ اختياره هو الحقّ، بل غاية ما هناك أنَّه يختار ذلك بناءً على ما ظهر له، وإلَّا فقد لا تكون حجَّة سيبويه غير ظاهرة للغلاييني، ونلاحظ أنَّ هذا التعبير يناسب مقام سيبويه في العلم، ورجاحة آرائه، ونستقي من ذلك أنَّ الغلاييني يقدِّر سيبويه تقديرًا خاصًّا، حتَّى إذا خالفه الرَّأي.

1. أنيس، وآخرون، المعجم الوسيط، مادَّة (ن د ر).
2. ابن فارس، مقاييس اللُّغة، مادَّة (ن د ر).
3. الغلاييني، الدُّروس العربيَّة، (171/2).
4. ابن منظور،لسان العرب، مادَّة (ح س ن).
5. الغلاييني، الدُّروس العربيَّة، (171/2).
6. ابن فارس، مقاييس اللُّغة، مادَّة (ف ص ح).
7. ابن منظور، لسان العرب، مادَّة (ف ص ح).
8. الجرجانيّ، الشَّريف، ص (169).
9. الغلاييني، الدُّروس العربيَّة، (170/2).
10. المرجع السَّابق نفسه، (30/3).
11. المرجع السَّابق نفسه، (31/3).
12. ابن فارس، مقاييس اللُّغة، مادَّة (ظ هـ ر).

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

التَّصريح بالتَّضعيف:

وربَّما صرَّح بما يدلُّ على تضعيف قول المخالف بدلالة المطابقة، كقوله: "... وإنَّ تأنيثه في ذلك ضعيف."، ولعلَّ قوّة الحجَّة عنده، وضعفها عند المخالف هو ما دعاه إلى التَّصريح.

جمعه بين مصطلحي: (قليل ونادر):

وأحيانًا يجمع بين مصطلحي (قليل، ونادر) للحكم على مذهب نحويّ معيَّن، كقوله في نيابة المجرور بحرف الجرِّ عن الفاعل، مع وجود المفعول به الصَّريح: " ... وقد ينوب المجرور بحرف الجرّ، مع وجود المفعول به الصَّريح، وذلك قليل نادر ..."[1]، فجمع بين الوصف بالقلَّة، والنُّدرة، والإشارة بـ (ذلك) التي يُشار بها إلى البعيد[2]، فكأنَّ في ذلك إشارة إلى أنَّ هذا المذهب بعيد عن المألوف الذي يرتضيه نظام اللُّغة العربيَّة.

تعبيرات تدلُّ على شدَّة الميل من غير جزم:

يقول في النَّصب على المعيَّة: "... والنَّفس توَّاقة إلى إيجاب النَّصب فيما لم يُقصد به إلى التَّشريك في الحكم..."[3] ويعود أصل كلمة (ت و ق) إلى نزاع النَّفس، والتَّوق إلى الشيء الشُّوق إليه[4]، لما في ذلك من نزع النَّفس إليه، ويُستقى من تعبيره هذا أنَّ في نفسه تنازعًا داخليًّا؛ مردُّه إلى تنازع الأدلَّة التي اعتمد عليها النَّحويون في خلافهم، ولكن مع هذه الأدلَّة إلا أنَّ الغلاييني يحدِّد مذهبه، ويرجِّح ترجيحًا يشوبه الحذر فإنَّ التَّوق ليس فيه جزم بالرَّأي؛ فيستفاد من اختياره لهذا اللَّفظ ترجيحه مع عدم الجزم، والاحتياط لقول المخالف.

تعبيرات تدلُّ على الاختيار من غير التَّصريح بضعف رأي المخالف:

ويقول في باب الحاليَّة: "إذا ذُكر مع المبتدأ اسم، وظرف، أو مجرور بحرف جر، وكلاهما صالحان للخبريَّة، والحاليَّة، فإن تصدَّر الجملة الظَّرف، أو المجرور، فالمختار نصب الاسم على الحاليَّة ، وجعل الظَّرف، أو المجرور خبرًا مقدَّمًا ..."[5]، فاستعمل كلمة المختار، التي يدلُّ جذرها المعجميّ على الميل، والعطف[6]، ودلالة هذا أنَّ هناك اختلافًا في هذه المسألة، وأنَّ الذي رجَّحه هو ما ذكره، ولكن هذا ترجيح غير جازم؛ لأنَّ لفظ المختار يدلُّ على أنَّ هذا مجرَّد رأي استحسنه، ورأى أنَّ الأدلة قائمة عليه من وجهة نظره من غير تضعيف صريح لقول المخالف.

تعبيرات التَّرجيح:وممَّا استعمل فيه الغلاييني ألفاظًا تدلُّ معجميًّا على ترجيحه قوله: "... وبعض النُّحاة ينصب مثل هذا[7] على الظَّرفيَّة، والمحقِّقون ينصبونه على التَّوسُّع في الكلام ..."[8]، والمحقّقون معناها الحاذقون المحكمون في الفنّ؛ لأنَّ مادَّة (ح ق ق) تدلُّ على الإحكام، والحذق، والصِّحة،[9]فالقول المحقَّق هو المحكم، والصَّحيح، والدَّقيق، والمحقِّقون هم الذين جمعوا المسائل وحرَّروها، واطَّلعوا على آراء العلماء، وتعليلاتهم، وتهيَّأت لهم آلات التَّرجيح، وكون هذا المذهب مذهب المحققين فيه إشارة إلى أنَّه يتبنَّاه، ويؤيِّده، وينصره، بل يعلِّل لاختياره له بأنَّه قول المحقِّقين، وهذا له نظائر كثيرة في كتابه (الجامع).

---

1. الغلاييني، الدُّروس العربيَّة (175/2).
2. الزَّمخشريُّ، محمود بن عمر، المفصَّل في صنعة الإعراب، تحقيق، عبد المقصود، محمَّد محمَّد، وعبد المقصود، حسن محمَّد "دار الكتاب المصريّ، القاهرة، ط1، 2001م" صـ (165).
3. المرجع السَّابق (57/3).
4. ابن فارس، مقاييس اللُّغة، (ت و ق).
5. الغلاييني، الدُّروس العربيَّة، (75/3).
6. ابن فارس، مقاييس اللُّغة، مادَّة (خ ي ر).
7. أي: ظروف المكان المحدودة غير المشتقَّة.
8. الغلاييني، الدُّروسالعربيَّة، (39/3).
9. ابن فارس، مقاييس اللُّغة، مادَّة (ح ق).

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

تعبيرات تدلُّ على الحذر في التّرجيح: ويقول في باب المفعول به: "وأجاز بعض العلماء تأخير اسم الاستفهام، إذا لم يكن الاستفهام ابتداءً، ... كأن يقال لك: (فعلتَ كذا، وكذا)؛ فتستثبت الأمر بقولك: (فعلتُ ماذا؟)، وما ذلك ببعيد من الصَّواب"[1]، وهنا يختار الغلاييني تعبيرًا يدلُّ على غلبة الظَّنّ، مع عدم القطع، ومع غلبة الظنّ فيما يذهب إليه هنا إلَّا أنَّه اجتنب تعبيرات الجزم، وهكذا تؤكِّد لنا تعبيرات الغلاييّ في اختياراته النَّحويَّة دقَّة هذه التَّعبيرات، ومناسبتها القويَّة لموقفه من المسألة الخلافيَّة وموقفه.

وصفوة الحديث في ذلك أنَّ الغلاييّ يلجأ إلى العبارات التي تبطل رأي المخالف إلَّا في حالات نادرة تقوى فيها الحجَّة عنده، كما في قوله في "... وقال قوم: إلَّا ما كان دون نصفه. وهو مردود بهذه الآية[2]".

المحور الثَّاني– الدَّلالة الوظيفيَّة لتعبيرات الغلاييني في اختياراته النَّحويَّة:

قبل الشُّروع في دراسة الدَّلالات الوظيفيَّة لتعبيرات الغلاييني في اختياراته النَّحويَّة لا بدّ من توضيح مفهوم الدَّلالة الوظيفيَّة.

أوَّلًا– مفهوم الدَّلالة الوظيفيَّة:

الدَّلالة الوظيفيَّة هي الدَّلالة المستفادة من وظائف الأصوات في الكلمات، والصِّيغ الصَّرفيَّة، والتَّراكيب، ويدخل فيها الدَّلالة الصَّوتيَّة، والصَّرفيَّة، والنَّحويَّة[3].

الدَّلالة الصوتيَّة: وهي النَّاتجة عن تأثير الأصوات على المعنى، كاستبدال فونيم بآخر، أو الدَّلالة الناجمة عن تنغيم الكلام، أو النَّبر على صوت معيَّن في الكلمة، أو على كلمة معيَّنة من الجملة، أو على جملة معيَّنة من النصِّ، ومن العلماء من يرى أنَّ هناك مناسبةً بين الأصوات المكوِّنة للَّفظ، والمعنى الذي يدلُّ عليه اللَّفظ[4]، وقد بوَّب ابن جنِّي في كتابه (الخصائص): "باب إمساس الألفاظ أشباه المعاني"[5]، وذكر فيه نماذج للمناسبة بين أصوات الكلمة، ودلالتها.

ومن اللُّغويين من يذهب إلى أنَّ العلاقة بين أصوات الكلمة، وما تدلُّ عليه علاقة اعتباطيَّة، غير معلَّلة، وقد نصر هذا القول السُّيوطيُّ في ثاني قوليه[6]، ومن المحدثين إبراهيم أنيس، وأحمد مختار عمر، وفايز الدَّاية[7]، وغيرهم، وهو ما يترجَّح للباحث؛ فلو كانت العلاقة بين أصوات اللَّفظ، ودلالته طبعيَّة لاشترك الدَّال في لغات العالم، أو تقارب، ولكن توجد بعض الألفاظ لها علاقة بمدلولاتها، إلَّا أنَّ ذلك محدود، لا يمكن أن يُعمَّم على اللُّغة كلِّها.

الدَّلالة الصَّرفيَّة: وهي الدَّلالة المستفادة من مباني الكلمات، وصيغها، فهناك ارتباط وثيق بين الصَّرف، والدَّلالة، وهي المنوط بها التَّفريق بين الكلمات المشتركة الجذر[8]، والتَّغيير في أبنية الألفاظ يغيِّر دلالاتها الوظيفيَّة، ويدخل في ذلك من الأبواب الصَّرفيَّة الاشتقاق، والنَّحت، وبعض

1. الغلاييني، الدُّروس العربيَّة، (11/3).
2. يعني قول الله تعالى: (قم اللَّيل إلَّا قليلًا * نصفه أو انقص منه قليلًا ...)سورة المزَّمِّل (1-2).
3. بوطارن، محمَّد الهادي، المصطلحات اللِّسانيَّة والبلاغيَّة والأسلوبيَّة والشِّعريَّة "دار الكتاب الحديث، القاهرة، والكويت، والجزائر، 2008م" ص (204).
4. السُّيوطيّ، جلال الدِّين، المزهر في علوم اللُّغة وأنواعها، تحقيق: جاد المولى، محمَّد أحمد، والبجاوي، علي محمَّد، وإبراهيم، محمَّد أبو الفضل "دار إحياء الكتب العربيَّة، مصر، ، (47/1).
5. ابن جنِّي، الخصائص "دار الكتب العلميَّة، بيروت، بدون تأريخ" (158/2).
6. المزهر، (47/1-48).
7. أنيس، دلالة الألفاظ، (67-68)، وعلم الدَّلالة: أحمد مختار عمر، ص (18)، وعلم الدَّلالة العربيُّ، ص (18-19)، ومصطلحات الدَّلالة العربيَّة، ص(103).
8. حسَّان، تمَّام، اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها "عالم الكتب، القاهرة، ط5، 2006م" ص(146).

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

صور الإعلال، والإبدال، والتَّصغير، والنَّسب[1]، وغيرها من المباحث الصَّرفيَّة التي لها تعلُّق بالدَّلالة، فالأفعال – مثلًا- لها جانبان: الدَّلالة على الحدث، وهذا يحدِّده المعجم، والسِّياق، وجانب الزَّمن، وهذا تحدِّده الصيغة الصَّرفيَّة للفعل، كما تدلُّ صيغة (فَعَلَ)، ونحوها على الزَّمن الماضي صرفيًّا، و(يفعلُ)، ونحوها على الحال، أو الاستقبال، و(افعلْ)، و(سيفعلُ)، ونحوهما على الاستقبال، وتدلُّ بعض الصِّيغ على دلالات أُخرى بجانب الدَّلالة على الزَّمن كدلالة صيغة (فَاعَلَ) على مشاركة المفعول للفاعل في الحدث، بجانب دلالتها على الزَّمن الماضي، والزَّمن الذي تحدُّده صيغة الفعل هو الزَّمن الصَّرفيُّ[2]، بخلاف الزَّمن النَّحويِّ الذي يحدِّده السِّياق[3].

الدَّلالة النَّحويَّة: وهي المستفادة من نظام الجملة، ورصفها، وترتيبها، وهي تُستمدُّ من العلاقات النَّحويَّة بين الكلمات، والدَّلالة التي تربط بين الأساليب النَّحويَّة وما تدلُّ عليه وظيفيٌّ، والمصطلحات النَّحويَّة، كلُّها ذات دلالات نحويَّة عامَّة، مثل مصطلح (الحال)، الذي يدلُّ على الهيئة التي كان عليها صاحب الحال، أو التمييز الذي يفسِّر الإجمال، والعموم؛ فالدَّلالة النَّحويَّة تبيِّن الوظيفة النَّحويَّة لكلِّ باب نحويٍّ[4]، وإدراك هذه المعاني النَّحويَّة يسهِّل من تحليل الجمل، وفهم معانيها، كما أنَّه، يربط الجانب الشَّكليَّ في النَّحو بجانب المضمون.

فالكلمة تكتسب تحديدًا، وتبرز أهميتها عندما تحلُّ في موقع نحويٍّ معيَّن[5]، وتكون القيمة الدَّلاليَّة للكلمة بحسبه، وفي (نظريَّة النَّظم)[6]، لعبد القاهر الجرجانيِّ إشارات للدَّلالة النَّحويَّة، كما تُعدُّ النَّظريَّة التَّوليديَّة التَّحويليَّة دراسة للعلاقة بين النَّظم النَّحويِّ، والدَّلالة، ولا يمكن أن يُؤخذ في الاعتبار لا نظم الجملة، ولا الدَّلالة أحدهما بمعزلٍ عن الآخر؛ نظرًا لكون الغرض من استخدام التَحويلات النَّظميَّة توصيل جوانب خاصَّة في المعنى، وعندما تُستخدم التَّحويلات لإنجاز هذه الوظيفة فسوف تُنتج، وتُفهم على نحو تامٍّ بسهولة، والصُّعوبات الكامنة في التَّحارب النَّفسيَّة اللُّغويَّة توضِّحها حقيقة مفادها أنَّ التَّحويلات تُستخدم في سياقات لا تؤدِّي فيها وظيفتها الدَّلاليَّة على نحو طبعيٍّ[7]، وممَّا له علاقة وطيدة بالدَّلالة النَّحويَّة أسلوب الكلام؛ إذ إنَّ للأسلوبيَّة مكانة بالتَّضافر مع النَّظريَّة النَّحْويَّة[8]، كما أنَّ الإعراب، أو العلامات الإعرابيَّة لها وظائف دلاليَّة مهمَّة، كلُّها داخلة تحت الدَّلالة النَّحْويَّة.

وقسَّم السُّيوطيُّ الدَّلالة النَّحويَّة إلى ثلاثة أقسام: الدَّلالة اللَّفظيَّة، والدَّلالة الصّناعيَّة، والدَّلالة المعنويَّة، ومثال ذلك: الأفعال، ففي كلِّ واحد منها الدَّلالات الثَّلاث، فإنَّ الفعل يدل بلفظه على مصدره، وهذه هي الدَّلالة اللَّفظيَّة، وبنائه، وصيغته الصّناعيَّة على زمانه، وهذه هي الدَّلالة الصّناعيَّة، وبمعناه على فاعله، وهذه هي الدَّلالة المعنويَّة، فالأوَّلان مسموعان، والثالث يُدرك بالنَّظر من جهة أنَّ لكلِّ فعل فاعلًا[9]، وهذا دليل على أنَّ بعض النَّحويين القدامى أدركوا كثيرًا من الدَّلالات الوظيفيَّة.

ثانيًا: الدلالة الوظيفيَّة لتعبيرات الغلاييني في اختياراته النَّحويَّة:

سنتناول تعبيرات الغلاييني من وجهة وظيفيَّة؛ لنربط بين الدَّلالة المعجميَّة، والوظيفيَّة؛ لإبراز تكامُل الدَّلالة.

1. عبد العبود، جاسم محمَّد، مصطلحات الدَّلالة العربيَّة : دراسة في ضوء علم اللُّغة الحديث "دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2007م" ص(109).
2. المرجع السَّابق نفسه، ص(107).
3. حسَّان، العربيَّة معناها ومبناها ص(83).
4. عبد العبّود، مصطلحات الدَّلالة العربيَّة، ص (110).
5. الدَّاية، فايز، علم الدَّلالة العربيُّ النَّظريَّة والتَّطبيق: دراسة تاريخيَّة، تأصيليَّة، نقديَّة "دار الفكر، سوريا، ولبنان، ط2، 1996م" ص (21).
6. نظرية في التفاضل بين اللَّفظ، والمعنى لعبد القاهر الجرجانيّ في كتابه (دلائل الإعجاز).
7. جودث، غرين، علم اللُّغة النَّفسيّ : تشومسكي وعلم النَّفس، ترجمه وعلَّق عليه: التّونجي، مصطفى "الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب، 1993م" ص(145).
8. الأسلوبيَّة (الرُّؤية والتَّطبيق): يوسف أبو العدوس "دار المسيرة للنَّشر والتَّوزيع والطِّباعة، الأردن، ط1، 2007م" ص (40).
9. السُّيوطيّ، جلال الدِّين، الاقتراح في علم أصول النَّحو "المكتبة العصريَّة ، لبنان، ط1، 2001م"ص (31 – 32).

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

ففي قوله: "... والحقُّ أنَّ ما ذهب إليه البصريون هو الحقُّ ..."[1] يستعمل صيغة (فَعْل)، وهي من صيغ المصادر؛ ومن فوائد التَّعبير بالمصدر أنَّه أقوى في التَّعبير من الصِّفات؛ لأنَّ المصدر هو الأصل على الأرجح، ولأنَّه يدلُّ على مطلق الحدث[2] الذي لا يصرفه عن الحدثية شيء من وصف، ولا زمن، كما أنَّ تعبيره بالجملة الاسميَّة أقوى في الدَّلالة؛ لأنَّ الجملة الاسميَّة تدلُّ على ثبوت الإسناد، ودوامه، فدلَّ تعبيره على ثبوث الأمر من جهة المعجم –كما مرَّ– ومن جهة الصِّيغة الصَّرفيَّة، ومن جهة عناصر بناء الجملة، وهذا يؤكِّد قوَّة جزمه بهذا الرَّأي.

وفي قوله: "وقد يؤنَّث، مع الفصل بها، والفاعل اسم ظاهر، وهو قليل، وخصَّه جمهور النُّحاة بالشِّعر ..."[3] استعمل صيغة الفعل في (يؤنَّث)؛ لتتناسب مع التَّقليل الذي يتحدَّث عنه؛ لأنَّ دلالة الفعل فيها انقطاع، وتجدُّد، وفي قوله: "قليل" استعمل صيغة (فعيل) التي هي من صيغ الصِّفة المشبَّهة، وتدلُّ على دوام الوصف؛ فكأنَّه يشير إلى دوام التَّقليل في هذه المسألة، وإن جعلنا قليل هنا صفة مبالغة فهذا أيضًا يناسب السِّياق، بل هو أنسب؛ لأنَّ صفة المبالغة تدلُّ على الاتِّصاف بالوصف على جهة الإكثار، والمبالغة، ثمَّ إنَّه اختار الجملة الاسميَّة؛ لتناسب هذا الدَّوام. وقوله: "... جاء أو جاءت الطَّلحات، والتَّذكير أحسن."[4]، فهنا استعمل صيغة (أفعل)، ولعلَّها تدلُّ – هنا – على صفة التَّفضيل، ودلالة ذلك أنَّه يرى في المذهب المرجوح حُسنًا، لكن فيما اختاره زيادة حسن، ويستعمل صفة التَّفضيل كثيرًا إذا كان يرى أنَّ المذهبين صحيحان، وأحدهما مفضَّل عنده، فأحيانًا يستعمل (أفصح، أو أجود)[5]، كما يلاحظ أنَّه استعمل الجملة الاسميَّة؛ للدَّلالة على ثبوت هذا الاستحسان، ومن استعمال صيغة صفة التَّفضيل قوله: " ... وإفراده أولى"[6].

يقول الغلاييني: ""أمَّا إن كان الفاعل جمع مذكَّر سالمًا، فالصَّحيح وجوب تذكير الفعل معه"[7]، فيختار صيغة الصِّفة المشبَّهة؛ لأنَّه لا يرى صحَّة المذهب المخالف، فاختار الصِّفة المشبَّهة (الصَّحيح) التي تدلُّ على أنَّ المذهب المخالف مسلوب عنه وصف الصِّحَّة، واستعمل الجملة الاسميَّة؛ لأنَّه أراد التَّعبير عن موقف ثابت؛ فيدلُّ ذلك على ثبوت الغلاييني على هذا الاختيار.

ويقول: "... ومنع سيبويه أن يُقاس على ما ورد من هذه الألفاظ، وأجاز الأخفشُ القياس عليها، وهو ما يظهر أنَّه الحقُّ"[8]، فاستعمال الغلاييني لصيغة الفعل (يظهر)، دون الصِّفة (ظاهر) يناسب موقفه الذي لم يجزم فيه جزمًا قاطعًا.

ويقول: "...وقد يكون صاحب الحال نكرةً بلا مسوِّغ، وهو قليل..."[9] فالتَّعبير بصيغة (فعيل) مناسب لموقفه من المسألة؛ إذ إنَّها صيغة للصِّفة المشبَّهة.

ويقول في ترجيح النَّصب على المعيَّة على العطف: "... والنَّفس توَّاقة إلى إيجاب النَّصب فيما لم يُقصد به إلى التَّشريك في الحكم..."[10] فيُؤْثِر التَّعبير بصيغة صفة المبالغة (توَّاقة)؛ وهذا يدلُّ على أنَّه شديد الميل إلى المذهب المختار؛ فالصِّيغة الصَّرفيَّة تُحدِّثُناعن توق كثير منه إلى هذا

1. الغلاييني، الدّروس العربيَّة، (165/2).
2. السُّهيليّ، أبو القاسم عبد الرَّحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النَّحو، تحقيق: عبد الموجود، عادل أحمد، ومعوَّض، علي محمَّد "دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط1، 1992م" ص (58).
3. الغلاييني، الدُّروس العربيَّة، (170/2).
4. الغلاييني، الدُّروس العربيَّة، (171/2).
5. المرجع السَّابق.
6. المرجع السَّابق (89/3).
7. المرجع، السَّابق (170/2).
8. المرجع السَّابق (31/3).
9. المرجع السَّابق (166/3).
10. المرجع السَّابق (57/3).

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

المذهب، والجملة الاسميَّة التي عبَّر بها في اختياره هذا تدلُّ على ثبوت هذا الأمر، ودوام ميل نفسه إليه، وقطع النفس عن الإضافة إلى ياء المتكلِّم، لمناسبة مقام التَّواضع.

تأكيد عدم الاستبعاد:ويقول: "وأجاز بعض العلماء تأخير اسم الاستفهام، إذا لم يكن الاستفهام ابتداءً، ... كأن يقال لك: (فعلتَ كذا، وكذا)؛ فتستثبت الأمر بقولك: (فعلتُ ماذا؟)، وما ذلك ببعيد من الصَّواب"[1]، وهنا يستعمل الغلاييني من أدوات النَّحو ما يدلُّ على تأكيد عدم استبعاده لهذا المذهب، وإن لم يتبنَّه، فيستعمل أداة الجرّ الزَّائدة التي تدلُّ على التَّوكيد، ويُستفاد من ذلك أنَّ عدم تبنيه لهذا المذهب قد يكون بسبب عدم وجود حجَّة يقينيَّة.

التَّرجيح بالصِّيغة الصَّرفيَّة: ويقول: "إذا ذُكر مع المبتدأ اسم، وظرف، أو مجرور بحرف جر، وكلاهما صالحان للخبريَّة، والحاليَّة، فإن تصدَّر الجملة الظَّرف، أو المجرور، فالمختار نصب الاسم على الحاليَّة ، وجعل الظَّرف، أو المجرور خبرًا مقدَّمًا ..."[2]، وهنا يعبِّر الغلاييني بلفظ (المختار)، وهو صالح من حيث الصِّيغة الصَّرفيَّة لأن يكون صفة فاعل، أو صفة مفعول، أو صفة مشبَّهة، ولكن السِّياق يرجِّح كونه صفة مشبَّهة، ودلالتها على الحدث، والواقع عليه على جهة الثُّبوت، وعلى اختيار أنَّه صفة مفعول، فتكون دلالته الوظيفيَّة، الحدث، ومن وقع عليه على جهة الانقطاع، والتَّجدُّد، وعلى هذا يكون الاختيار أكثر حذرًا. ويقول: "... وبعض النُّحاة ينصب مثل هذا على الظَّرفيَّة، والمحقِّقون ينصبونه على التَّوسُّع في الكلام ..."[3]، فالصِّيغة الصَّرفيَّة لكلمة (المحقِّقون)[4] التي هي صفة فاعل تدلُّ أنَّ التَّحقيق طارئ عليهم بالاجتهاد في العلم، وليس صفة لازمة، والتَّضعيف فيها يدلُّ على التَّعدية، وفي ذلك تأكيد لهذا الوصف فيهم، وقد تكون (المحقِّقون) صفة مشبَّهة؛ فتدلّ على ثبوت هذا الوصف وملازمته لهم، ولعلَّه أولى. وَيُلاحظ أنَّ الغلاييني قد يحكي أقوالًا مختلفة في مسألة واحدة ويكتفي بحكاية الأقوال، وينأى بجانبه عن الاختيار، وفي مثل هذه المواقف قد يبدو أنَّه متوقِّف في المسألة، إلَّا أنَّنا إذا إذا نظرنا إلى مثل هذه المواقف بمنظار المقام، والسِّياق قد نخرج بما مفاده أنَّ الغلاييني له نزعة خفيَّة نحو مذهب بعينه، فمن ذلك حكايته للخلاف في تقدُّم الحال على صاحبها إذا كان مجرورًا بحرف جرٍّ أصلي، فحكى فيها ثلاثة أقوال: التَّجويز المطلق، والمنع المطلق، والمنع في النَّثر، مع التَّجويز في الشِّعر، ونسب المذهب الأوَّل إلى الجمهور، والثَّاني إلى ابن مالك، وأتى بالآية التي استشهد بها ابن مالك، وهي (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا)[5] وأتى بشواهد شعريَّة تؤكِّد المذهب الثَّالث، ولم يذكر تعليل أصحاب مذهب المنع المطلق[6]، ولعلَّ تفسير هذا الصَّنيع أنَّه أميل إلى مذهب ابن مالك؛ لكونه أورد شاهده دون أن يردَّ عليه، أمَّا إيراده للأبيات فليس فيه ما يدلُّ على المنع في غير الشِّعر، بل غاية ما فيه أنَّ ذلك شائع في الشِّعر، فمع توقُّف الغلاييني عن التَّرجيح في هذه المسألة نذهب إلى أنَّه يرى أنَّ الأمر جائز لكنَّه غير شائع في النَّثر، وإنَّما يشيع في الشِّعر؛ إذ إنَّ مطلق حكايته للقول الأوَّل إشارة إلى عدم شيوعه، أو عدم احتفاله بهذا المذهب.

وأحيانًا نادرة يستعمل تعبيراتٍ يقف المخاطَب أمامها حيران، لا يكاد يستنبط منها أمرًا تقرُّ له العين، ولا يخرج بحكم واضح، مثل قوله: "والحقُّ الذي ترتاح إليه النَّفس أن تُجعل هذه الأدوات ... إمَّا أفعالًا ...، وإمَّا أحرفًا ..."، فكلمة (الحقُّ تدلُّ) على التَّرجيح الجازم، أمَّا قوله: (الذي ترتاح إليه النَّفس) فيدلُّ على عدم الجزم، ولعلَّ هذا يدلُّ على أمرين: الأوَّل- التَّردُّد في المسألة، والثَّاني- أنَّه رجع عن القول الأوَّل دون

1. الغلاييني، الدُّروس العربيَّة، (11/3).
2. المرجع السَّابق (75/3).
3. المرجع السَّابق (39/3).
4. على الحكاية.
5. سورة سبأ: (8).
6. أنظر: الغلاييني، الدُّروس العربيَّة (67/3).

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

شعور منه، بعد أن ظهر له ممَّا يؤيِّده ما ظهر؛ فمن عادته في هذا الكتاب أنَّه لا يجمع بين لفظ (الحقّ)، و(ما ترتاح إليه النَّفس)، وقد يُحمل ذلك على أنَّه أورد ذلك في معرض التَّوكيد.

خاتمة:

الحمد لله على ما منَّ به من فضل، والصَّلاة والسَّلام على رسوله، وعلى آله، وأصحابه، وبعد، فقد تناول هذا البحث بعض المظاهر الدَّلاليَّة في تعبيرات الغلاييني في اختياراته النَّحويَّة، محلِّلًا نماذج مختارة من هذه التَّعبيرات معجميًّا ووظيفيًّا، وقد انتهى إلى بعض النَّتائج في ختامه.

النَّتائج:

توصَّل هذا البحث إلى النَّتائج الآتية:

1. ويُلاحظ أنَّ المؤلِّف كثيرًا ما يحكي آراء النَّحويين، ويفاضل بينها، ويرجِّح بعضها على بعض، ويستعمل في ذلك تعبيرات تختلف باختلاف موقفه من المسألة المطروحة، فتارة يستعمل تعبيرًا يدلُّ على الجزم، وتارة يستعمل تعبيرًا يدلُّ على ميله، وترجيحه لرأي معيَّن، وقد يحكي الخلاف مجرَّدًا، وربَّما استعمل ما يدلُّ على الظنّ، أو الشكّ.
2. لا يميل الغلاييني في اختياراته النَّحويَّة إلى الألفاظ، والتَّعبيرات الدَّالة على الجزم معجميًّا، ووظيفيًّا إلَّا في مواضع قليلة؛ ولعلَّ هذا يدلُّ على سعة اطِّلاعه، وفطنته، ومنهجيته العلميَّة المعتدلة.
3. لا يستعمل الغلاييني الصِّيغ الصَّرفيَّة التي تدلُّ على المبالغة، إلَّا نادرًا؛ وهذا دليل على منهجه العلميّ القائم على الواقعيَّة في الطَّرح.
4. يأتي اختيار الألفاظ، ونظم الجملة عند الغلاييني، في اختياراته النَّحويَّة منتاسبًا مع موقفه من المسألة تأييدًا، أو رفضًا.
5. يغلب على تعبيراته الجمل الاسميَّة؛ لأنَّ الاختيارات أحكام؛ فينبغي أن تتَّسم بالثُّبوت الذي هو دلالة عامَّة في الجمل الاسميَّة.

توصيات:

بعد دراسة دلالات تعبيرات الغلاييني في اختياراته النَّحويَّة، يوصي الباحث بالآتي:

1. الاهتمام بتعبيرات العلماء، وتحليلها، وإعادة قراءتها على ضوء المناهج البحثيَّة الحديثة، لاستخراج ما هو كامن فيها من فوائد.
2. دراسة تعبيرات الغلاييني دراسة تداوليَّة؛ فهي مادة خصبة للبحث التَّداوليّ، وتحفل بعديد من مظاهر التَّداوليَّة.
3. دراسة تأثير علم أصول الفقه في تعبيرات الغلاييني في اختياراته النَّحويَّة.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

المصادر والمراجع:

1. Wiliam o (1997) . contemporary linguistics . Longman.
2. www.blog.saeeed.com.
3. ابن جنّي، الخصائص، تحقيق: هنداوي، عبد الحميد "دار الكتب العلميَّة، بيروت، 2008م".
4. ابن فارس ، أحمد بن زكريَّا، معجم مقاييس اللُّغة، تحقيق: عبد السَّلام محمَّد هارون "دار الفكر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع، سوريا، دجون تأريخ".
5. أبو العدوس، يوسف، الأسلوبيَّة: الرُّؤية والتَّطبيق "دار المسيرة للنَّشر والتَّوزيع والطِّباعة، الأردن،2007م".
6. إسماعيل، طالب محمَّد، مقدِّمة لدراسة علم الدَّلالة في ضوء التَّطبيق القرآنيّ، والنَّصّ الشِّعريّ "مكتبة كنوز المعرفة، الأردن، 2011م".
7. الأنصاريّ، ابن هشام، مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب "دار الفكر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع، بيروت، لبنان، 1998م".
8. أنيس، إبراهيم، دلالة الألفاظ "مكتبة الأنجلو المصريَّة، القاهرة، ط1963/2م".
9. أنيس، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط "مكتبة الشُّروق الدَّوليَّة للنَّشر، مصر، ط2004/4م".
10. الجرجانيّ، الشَّريف، التَّعريفات، تحقيق: تونسي، نصر الدِّين "شركة القدس للتصدير، مصر، 2007م".
11. جودث، غرين، علم اللُّغة النَّفسيّ: تشومسكي وعلم النَّفس، ترجمه وعلَّق عليه: التّونجي، مصطفى "الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب، القاهرة، 1993م".
12. حسَّان، تمَّام، الأصول: دراسة ابستمولوجيَّة للفكر اللُّغويّ عند العرب "دار الشؤون الثَّقافيَّة العامَّة، العراق، 1988م".
13. حسَّان، تمَّام، اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها "عالم الكتب، القاهرة، ط2006/5م".
14. الدَّاية، فايز، علم الدَّلالة العربيُّ النَّظريَّة والتَّطبيق: دراسة تاريخيَّة، تأصيليَّة، نقديَّة "دار الفكر، سوريا، ولبنان، ط1996/2م".
15. رؤوف، رنا طه، الدَّلالة المركزيَّة، والدَّلالة الهامشيَّة بين البلاغيين والنُّقَّاد "رسالة ماجستير منشورة على الإنترنت: www.books-cloud.com) "كليَّة التَّربية للبنات، جامعة بغداد، العراق، 2001م".
16. الزَّبيديّ، محمَّد مرتضى بن محمَّد الحسينيّ، تاج العروس من جواهر القاموس: تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، وكريم سيِّد محمَّد محمود "دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، 2007م".
17. الزَّمخشريُّ، محمود بن عمر، المفصَّل في صنعة الإعراب، تحقيق، عبد المقصود، محمَّد محمَّد، وعبد المقصود، حسن محمَّد "دار الكتاب المصريّ، القاهرة، 2001م".
18. السُّيوطيّ، جلال الدِّين عبد الرَّحمن، الاقتراح في علم أصول النَّحو "المكتبة العصريَّة، لبنان، 2001م".
19. السُّيوطيّ، جلال الدِّين، (بدون تأريخ)، المزهر في علوم اللُّغة وأنواعها، تحقيق: جاد المولى، محمَّد أحمد، والبجاوي، علي محمَّد، وإبراهيم، محمَّد أبو الفضل "دار إحياء الكتب العربيَّة، مصر، دون تأريخ".
20. عبد العبود، جاسم محمَّد، مصطلحات الدَّلالة العربيَّة: دراسة في ضوء علم اللُّغة الحديث "دار الكتب العلمية، لبنان، 2007م".
21. عمر، أحمد مختار، علم الدَّلالة "عالم الكتب، مصر، 2006م ".
22. الغلاييني، مصطفى، جامع الدُّروس العربيَّة، تحقيق: إبراهيم، عبد المنعم خليل "دار الكتب العلميَّة، بيروت، 2011م".
23. قدّور، أحمد محمَّد، مبادئ اللِّسانيات "دار الفكر المعاصر، سوريا، ولبنان، ط1999/2م".